

ملخص تنفيذي

ان انظمة المعلومات والبيانات تلعب دورا حاسما في إدارة الالتزام البيئي وذلك بسبب الاعداد الكبيرة من مختلف أنواع البيانات التي تم جمعها والكميات الكبيرة من البيانات التي يجب تخزينها. ولهذا يجب إدارة هذه البيانات بكفاءة ومعالجتها إلى معلومات قابلة للتنفيذ لتعقب الالتزام بالسياسات التنظيمية الحالية وتوجيه التطوير المستقبلي تبعا لهذه العوامل البيئية المتغيرة.

تم إجراء تحليل للفجوات على أنظمة المعلومات البيئية التي تستخدمها الهيئة العامة للبيئة في الكويت لتحديد ما إذا كانت القدرات الحالية كافية للقيام بالمسؤوليات المحددة بموجب قانون حماية البيئة 2014/42؛ وفي حال لم تكن القدرات الحالية كافية فقد تم تحديد فرص ومجالات التحسين. وقد أجري تحليل الفجوات من قبل خبير استشاري في إطار مبادرة الحكومة البيئية الكويتية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد استثمرت الهيئة بشكل كبير في نظم المعلومات البيئية المتقدمة وطرق تعزيز تنفيذ برامجها التنظيمية. ومع ذلك، فإنه قد اسفرت النتائج عن وجود ثغرات كبيرة في إدارة البيانات، وتطبيقات الالتزام والتدريب. وستكون هذه الثغرات كاساس لتحسين نظام المعلومات البيئية والقدرات الحالية في الهيئة. بالإضافة ان هذه الثغلات ستمكن الهيئة من الايفاء بكفاءة بالتزاماتها المتعلقة بالالتزام البيئي بموجب قانون حماية البيئة، وستساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطويلة الأجل. واسفرت نتائج المشروع ايضا الى التكرار في بعض سمات نظام المعلومات البيئية فضلا عن عدم وجود ترابط بين الحلول الرئيسية لنظام المعلومات البيئية .

رغم ان الهيئة تمتلك العديد من أنظمة المعلومات البيئية المتقدمة والتي تدار من قبل موظفين على كفاءة عالية، الا ان نتائج الدراسة وجدت العديد من الثغرات الكبيرة في تطبيقات إدارة البيانات الضرورية لإدارة اللوائح والقرارات الخاصة بالقانون البيئي بصورة فعالة، بالإضافة الى أوجه القصور في أساليب معالجة البيانات التي تؤثر على إدارة الممارسات بشكل سليم. وتشمل النتائج الرئيسية ما يلي:

- تخزين البيانات الأولية في جداول البيانات المحلية (اكسل) دون دعم البيانات الوصفية وتقديم إحصاءات موجزة إلى مركز البيانات المركزي (إيمسك) للمراجعة والتحميل اليدوي.
- عدم وجود نظام رسمي للإبلاغ عن الحوادث البيئية، أو الانسكابات أو التوهجات أو التصريفات الغير المخطط لها. يتم الإخطار الحالي عبر ال (واتساب) وتطبيقات الرسائل الفورية.
- لا يوجد نظام إدارة الالتزام الذي يتتبع التصاريح المرخصة والشهادات وتاريخ مخالفات المنشآت والجهات ذات العلاقة. نظام المخالفات الحالي يتتبع فقط الانتهاكات المخصصة للفرد، وليس الشركات أو المرافق.
- لم يتم جمع البيانات الوصفية للمتغير اتظالموثات الحاسمة.
- عدم الإلمام من قبل الموظفين في اساسيات برامج التحليل الإحصائي المتداولة وانظمة الهيئة لإدارة المعلومات.
- عدم اصدار نماذج ومنهجيات موحدة للتقارير لأصحاب المنشآت والجهات ذات العلاقة.

ويمكن حل العديد من نتائج الدراسة ببساطة من خلال بتقديم البيانات باستخدام وثيقة البيانات الإلكترونية (EDD) الخاصة بنظام نظام معلومات الجودة البيئية (EQuIS) والذي تم تركيبه في الهيئة ضمن نظام ادارة معلومات الالتزام البيئي (CIMS) التابع لمشروع بناء الاطار التنظيمي للإدارة البيئية المتكاملة. نظام معلومات الجودة البيئية (EQuIS) يمكن الإدارات من تقديم البيانات الأولية، واستعراضها لمراجعة الأخطاء، وتخزين البيانات الصحيحة من الناحية الفنية في الخادم المركزي، بالإضافة فإنه يمكن ادارة (فريق) إيمسك (eMISK) من الوصول إلى البيانات الأولية لحساب ملخص الإحصاءات الثابت ونشرها

ضمن مجالات الادارة في النظام الخاص بها، عوضا عن الاعتماد على الإدارات لتقديم الإحصاءات. وينبغي توسيع نظام معلومات الجودة البيئية (EQuIS) للتعامل مع البيانات الأولية سواء البيانات الصادرة من ادرات الهيئة او من قبل اصحاب المنشآت والجهات ذات العلاقة ودمجها ضمن منهجية معالجة البيانات في نظام إيمسك (eMISK).

وتشمل التوصيات الأخرى ما يلي:

- اعتماد رمز صناعي دولي مثل الرمز الصناعي الدولي الموحد للأمم المتحدة (ISIC) لتصنيف مرافق الافراد أصحاب المنشآت.
- إصدار سياسة كيفية التعامل مع البيانات المفقودة، والقياسات المراقبة (قياسات أقل من مستوى الكشف في الاجهزة)، والقيم المتطرفة من قبل الهيئة.
- تطبيق برامج أنظمة إدارة الحوادث والالتزام.
- إصدار منهجيات التحليل المختبري وإعداد التقارير على مستوى البلاد للاختبارات التحليلية المشتركة.
- نشر الترجمة الانجليزية الرسمية للقوانين واللوائح الصادرة البيئية